«الشورى» يستضيف مديرة حقوق الإنسان في الخارجية البريطانية

عقدت لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري، في مقر المجلس بالرياض، اجتماعاً مع مديرة إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية البريطانية لويس دي سوزا، التي زارت المملكة.

وفي مستهل اللقاء رحب الدكتور الظفيري بمديرة إدارة حقوق الإنسان البريطانية والوفد المرافق لها، مؤكداً متانة العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات، ومن بينها العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

وأطلع الدكتور الظفيري المسؤولة البريطانية على مهام مجلس الشورى واختصاصاته وآلية عمله، وقدم لها نبذة عن لجنة حقوق الإنسان والعرائض في المجلس واختصاصها بدراسة الموضوعات التي تتعلق بحقوق الإنسان في المملكة والأنظمة الدولية ذات العلاقة.

وبيَّن رئيس اللجنة أن لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى تدرس حالياً عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

وأكد أعضاء اللجنة لمديرة إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية البريطانية، أن المملكة العربية السعودية تولي مسألة حقوق الإنسان جلَّ اهتمامها وعنايتها؛ انطلاقاً من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي كرم الإنسان وحفظ له حقوقه.

وتطرق الحديث خلال الاجتماع إلى الدور الرائد الذي بذله ويبذله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لتعزيز التفاهم والتسامح ونشر ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع، حيث تم إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي يسعى إلى توفير البيئة الملائمة الداعمة للحوار الوطني بين أفراد المجتمع وفئاته (من الذكور والإناث) بما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على الوحدة الوطنية المبنية على العقيدة الإسلامية.

عضوات في «الشورى» ينجحن في تبني «المجلس» المساواة في القروض العقارية

نجحت ثلاث عضوات في مجلس الشورى في إقناع اللجنة المالية وأعضاء المجلس بتبني توصيتهن بمساواة المواطنة بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض، كالسن والحالة الزواجية، من صندوق التنمية العقارية، والتصويت لها وذلك خلال الجلسة الـ ٣٤.

وتقدمت العضوات الدكتورة وفاء طيبة والدكتورة لبنى الأنصاري والدكتورة منى آل مشيط بالتوصية، ونجحن في إقناع اللجنة المالية وأعضاء المجلس بتبني توصيتهن والتصويت لها، وأعلن العضو الدكتور عيسى الغيث تأييده للتوصية.

ووافق المجلس على تحديث شروط القرض من الصندوق بناءً على الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستجدة للمجتمع السعودي، وأن تقوم وزارة المالية بسرعة دعم الصندوق، وسداد الفرق بين رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع ومقداره ٥٦ مليار ريال، ودعم رأس مال الصندوق بمبلغ سنوي ثابت وبما يؤدي إلى إنهاء طلبات المتقدمين خلال ١٠ سنوات بحد أقصى، وسرعة دعم البرامج الجديدة التي يعتزم الصندوق المبادرة في تنفيذها كنظام القرض المعجل، وقيام الصندوق بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد حلول تؤدي إلى تشجيع التحول من سياسة البناء الفردي إلى سياسة مشاريع التطوير الشامل وبما يضمن التكلفة المنخفضة.

وطالب المجلس في قرار آخر بإعادة العمل بنظام القروض المشتركة للزوج والزوجة، أو الأب وابنه، أو الإخوة، على نفس قطعة الأرض كما كان معمولاً به في الصندوق عند إنشائه.

٣٠٠ مختص يناقشون حقوق المعاقين

افتتح محافظ الخبر سليمان الثنيان بتاريخ ٢٠١٣/٦/٤م، نيابة عن أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف، ملتقى الجمعية السعودية الخيرية لدعم أسر ذوي الاحتياجات الخاصة «جسد» تحت شعار «كالجسد الواحد»، بحضور أكثر من ٣٠٠ شخصية من الباحثين والمهتمين بشؤون الإعاقة في المملكة.

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور عبدالرحمن القرشي، أن اختيار محاور الملتقى تمت بعناية واحترافية عالية بعد التشاور مع أهل الاختصاص من الجهات الحكومية والخاصة والباحثين، حيث تم على مدى يومين التطرق لسبعة محاور هي: حقوق المعاقين في المملكة، وحقوق المعاقين من وجهة نظر أكاديمية، والشراكة الفاعلة مع الجهات ذات العلاقة، والتشخيص والعلاج لذوي الاحتياجات الخاصة، والتأهيل والتدريب، ومواجهة العوائق وتصحيح المفاهيم، وأهمية الإحصاءات لتقديم خدمات تكاملية.

من جهته، ذكر الدكتور علي الحناكي مستشار وزير الشؤون الاجتماعية ومدير عام التخطيط والتطوير في الوزارة، أن عدد الحالات في مراكز التأهيل الشاملة تقارب ثمانية آلاف حالة، مبينا أن مبالغ إعانات ذوي الاحتياجات الخاصة تُقدر بنحو ثلاثة مليارات و٧٠٠ مليون سنوياً.

وكانت الجلسة الأولى للملتقى انطلقت تحت عنوان «حقوق المعاقين في المملكة العربية السعودية» قدم خلالها مساعد العولة أطروحة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء الاتفاقية الدولية والبرتوكول الاختياري، فيما ناقشت الجلسة الثانية «حقوق المعاقين من وجهة نظر أكاديمية علمية».